Cour Pénale Internationale
International Criminal Court

المحكمة الجنائية الدولية
مكتب المدعي العام

الإحاطة الإعلامية الأسبوعية الصادرة عن مكتب المدعي العام
10-16 آب/أغسطس 2010 - العدد رقم (50)

العناوين الرئيسية:

- جمهورية أفريقيا الوسطى ترحب بالتزام إدارة الولايات المتحدة بشأن جيش الرب للمقاومة، ص 2.

أبرز وقائع الأسبوع: تواصل الحكومة السودانية منع وكالات الإغاثة من توزيع المساعدات الغذائية والطبية في مخيم كلمة

13-11 آب/أغسطس - منعت الحكومة السودانية المساعدات لأكثر من 50 ألف من المشردين داخليا في مخيم كلمة، وهو أكبر مخيم للمشردين داخليا في جنوب دارفور، في حين لا يزال الرئيس البشير يطلب باستمرار من البعثة المختلطة للإتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور (يوناميد) بأن تتخلى عن ولايتها المتعلقة بحماية المدنيين وتسليم الشيوخ المحليين. أعربت الأمم المتحدة عن مخاوفها من تفشي الأمراض المعدية مثل الملاريا والتي قد تندلع قريبا، مشددة على أنه *"يتعين على الحكومة أن تستأنف تماماً وصول المساعدات الإنسانية إلى مخيم كلمة وإلى المناطق المجاورة التي فرَّ إليها المشردون."*

قال جون هولمز، وكيل الأمين العام للأمم المتحدة للشؤون الإنسانية ومنسق الإغاثة للحالات الطارئة : "إنني قلق جدا بشأن سلامة النازحين في مخيم كلمة ، الذين لم نتمكن من تقديم الإغاثة لهم لمدة 13 يوما".

16 آب/أغسطس - وفقا ليوناميد، طردت السلطات السودانية خمسة عمال تابعين إلى الأمم المتحدة وإلى اللجنة الدولية للصليب الأحمر من ولاية غرب دارفور. وأعرب الأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون عن قلقه بشأن سلسلة من الأحداث الأخيرة التي ساهمت في تدهور عام في الوضع في دارفور. لقد تسببت الهجمات المستمرة على قوات اليوناميد وأعمال الاختطاف وإساءة معاملة موظفي الأمم المتحدة العاملين في المجال الإنساني في تفاقم الوضع على أرض الواقع.

أعرب الأمين العام عن تقديره لاستعادة دخول بعض المساعدات الإنسانية إلى مخيم كلمة. ولكن، دعا في الوقت نفسه حكومة السودان إلى القبض على أولئك الذين يعتدون على موظفي الأمم المتحدة والعاملين في المجال الإنساني وتقديمهم إلى العدالة؛ بالإضافة إلى اتخاذ جميع التدابير الممكنة لضمان وصول المساعدات الإنسانية إلى جميع السودانيين وحماية ساحة العمل الإنسانية.

1- التحقيقات والملاحقات القضائية

خلال الأسبوع، عرض مكتب المدعي العام 7 ملفات في القضايا المختلفة كما قام بمهمتين إلى دولتين.

1-1- الحالة في جمهورية الكونغو الديمقراطية

في نيسان/أبريل 2004، أحالت جمهورية الكنغو الديمقراطية هذه الحالة إلى المحكمة. وفي حزيران/يونيو 2004، باشر مكتب المدعي العام تحقيقاته في الحالة؛ مركزاً على منطقة إيتوري حيث ارتكبت المجموعات المسلحة الرئيسية أكثر الجرائم خطورة. وقد أصدرت المحكمة أربع مذكرات اعتقال بحق كل من توماس لوبانغا ديلو و بوسكو نتاغاندا، قائدي ميليشيا اتحاد الوطنيين الكنغوليين، وجيرمان كاتنغا وماثيو نغودجولو شوي، قائدي الجبهة الوطنية لوحدة الأراضي وقوات المقاومة الوطنية في منطقة إيتوري. في 26 كانون الثاني/يناير 2009، بدأت محاكمة توماس لوبانغا ديلو. وفي 24 تشرين الثاني/نوفمبر 2009، بدأت محاكمة كل من كاتنغا وماثيو نغودجولو شوي. ولا يزال بوسكو نتاغاندا طليقاً. وفي أيلول/سبتمبر 2008، أعلن مكتب المدعي العام عن بدء تحقيقاته حول الجرائم المزعومة في مقاطعة كيفو.

1-2- الحالة في يوغندا

في كانون الثاني/يناير 2004، أحالت يوغندا هذه الحالة إلى المحكمة. وفي تموز/يوليه 2004، باشر مكتب المدعي العام تحقيقاته في الحالة. وأصدرت المحكمة خمس مذكرات اعتقال بحق خمسة من كبار قادة جيش الرب للمقاومة؛ هم: جوزيف كوني، فينسنت أوتي (يُدعى أنه قُتل في عام 2007 بأمر من كوني)، أوكوت أودهيامبو، راسكا لوكويا (قُتل في 12 آب/أغسطس 2006، وتم سحب مذكرة الاعتقال الصادرة بحقه)، دومينيك أونجوين. ولم يُبَتْ بَعد في هذه المذكرات. منذ أوائل عام 2008، يُقال أن جيش الرب للمقاومة قتل أكثر من 1500 شخص، واختطف أكثر من 2250 شخص، وشرد ما يفوق تماماً الـ 300 ألف شخص في جمهورية الكنغو الديمقراطية وحدها. فضلاً عن ذلك، في غضون العام المنصرم، شرد جيش الرب للمقاومة أكثر من 80 ألف شخص كما قتل ما يُقارب الـ 250 شخصاً في جنوب السودان وجمهورية أفريقيا الوسطى.

11 آب/أغسطس - عقب بعثة دامت مدة شهر كامل إلى جمهورية أفريقيا الوسطى وشمالي جمهورية الكونغو الديمقراطية، قالت منظمة هيومن رايتس ووتش: "*إن جيش الرب للمقاومة يواصل حملته المروعة لتجديد صفوفه بواسطة نزع الأطفال بوحشية من قراهم وإرغامهم على القتال. وتشير الأدلة إلى أن جوزيف كوني (...) وراء هذه الحملة الوحشية.*" وذكرت هيومن رايتس ووتش أن ما لا يقل عن أربعة مختطفين سابقين قالوا أنه كانت هناك أوامر واضحة من كوني لاختطاف الأطفال. ووجدت البعثة أن الحملة في جمهورية أفريقيا الوسطى كان يقودها اوكوت اودهيامبو، القائد الثاني لجيش الرب للمقاومة، الذي هو مطلوب أيضاً من قبل المحكمة الجنائية الدولية، ومن قبل جماعات من جيش الرب للمقاومة التي تعمل تحت قيادة كوني المباشرة.

1-3- الحالة في دارفور - السودان

أحال مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة هذه الحالة في آذار/مارس 2005. وباشر مكتب المدعي العام تحقيقاته في حزيران/يونيو 2005. وقد صدرت ثلاث مذكرات قبض، ضد أحمد هارون وعلي كوشيب، وضد عمر البشير؛ التي لم يُبتْ فيها بَعد. وأصدرت المحكمة أيضا ثلاثة أوامر بالحضور بحق كل من بحر إدريس أبو قردة وعبد الله بندا أبكر نورين ومحمد صالح جربو جاموس. وقد استأنف الادعاء القرار الذي اتخذته الدائرة التمهيدية الأولى بالأكثرية بإسقاط تُهم الإبادة الجماعية من مذكرة توقيف الرئيس البشير. وفي 3 شباط/فبراير، قضت دائرة الاستئناف بأن قرار رفض اعتماد تُهم الإبادة الجماعية ضد الرئيس البشير كان خطأً قانونياً. لقد مَثُلَ أبو قردة طوْعاً أمام المحكمة بموجب أمر بالحضور. وبعد مُثُوله للمرة الأولى في 18 أيار/مايو 2009، سُمح له بمغادرة هولندا. وفي 19- 30 تشرين الأول/أكتوبر 2009، عُقدت جلسة استماع لإقرار التُهم. وفي 8 شباط/فبراير 2010، أصدرت الدائرة التمهيدية الأولى قراراً رفض بموجبه اعتماد التُهم. وفي 15 آذار/مارس، طلب مكتب المدعي العام إذناً من الدائرة التمهيدية الأولى لاستئناف هذا القرار إلا أن الدائرة رفضت ذلك في 23 نيسان/أبريل. وسيقوم مكتب المدعي العام بتقديم أدلة إضافية. في 25 أيار/مايو أصدرت الدائرة التمهيدية الأولى "قراراً يبلغ بموجبه مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة عن عدم تعاون جمهورية السودان مع المحكمة" في القضية ضد هارون وكوشيب. في 17 حزيران/يونيو، مثل عبد الله بندا أبكر نورين وصالح محمد جربو جاموس طوعاً أمام المحكمة الجنائية الدولية، للرد على اتهامات بارتكابهما جرائم حرب لدورهما في الهجوم الذي وقع عام 2007 ضد قوات حفظ السلام التابعة للاتحاد الأفريقي في حسكنيتا. لقد حددت الدائرة التمهيدية الأولى عقد جلسة إقرار التهم لبندا وجربو بتاريخ 22 تشرين الثاني/نوفمبر 2010.

3 آب/أغسطس - ندد التحالف العربي للديمقراطية والتنمية وحقوق الإنسان، وهي جماعة ليبية لحقوق الإنسان يترأسها نجل الزعيم الليبي معمر القذافي، بالجرائم التي ارتكبت ضد سكان دارفور، ولمّح إلى محاكمة المسؤولين عنها، بغض النظر عن صفتهم الرسمية. "لا يستطيع العالم أن يستمر في تأجيل تحقيق العدالة وتقديم الثناء للمجرمين بغض النظر عن مواقفهم. إن هذا يتطلب من جميع الدول والحكومات والمنظمات ونشطاء حقوق الإنسان إظهار التضامن مع هذا الأمر (...) وعدم الوقوف إلى جانب محامي الشيطان (...). وقد ذكر البيان، الذي تزامن مع زيارة قام بها الرئيس البشير إلى طرابلس لإجراء محادثات مع نظيره الليبي، الآتي: "لا توجد حصانة لأي طرف [من الملاحقة القضائية] كما لا يوجد شخص فوق القانون مهما كان لقبه".

1-4- الحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى

في كانون الأول/ديسمبر 2004، أحالت جمهورية أفريقيا الوسطى هذه الحالة إلى المحكمة. وفي أيار/مايو 2007، باشر مكتب المدعي العام تحقيقاته في الحالة. لقد أصدرت المحكمة مذكرة اعتقال بحق جان بيير بيمبا غومبو للجرائم التي ارتُكبت في عامي 2002 و2003. وفي 12-15 كانون الثاني/يناير 2009، عُقدت جلسة استماع لاعتماد التُهم. وفي 15 حزيران/يونيه 2009، أصدرت الدائرة التمهيدية الثانية قرارها باعتماد التُهم. وفي 18 أيلول/سبتمبر، أُحيلت القضية إلى الدائرة التمهيدية الثالثة. في الوقت نفسه، يواصل مكتب المدعي العام مراقبة المزاعم عن الجرائم المرتكبة منذ نهاية عام 2005. وفي 7 تموز/يوليو، عقدت الدائرة الابتدائية الثالثة جلسة تحضيرية لتاريخ 30 آب/أغسطس؛ ستستمع فيها إلى مرافعات بشأن تحديد موعد المحاكمة.

القضية: المدعي العام ضد جان بيير بيمبا غومبو

11 آب/أغسطس - رَدَّ الادعاء العام على الاستئناف الذي وجهته هيئة الدفاع عن بيمبا ضد قرار الدائرة الابتدائية الثالثة بتجديد اعتقال المتهم، على النحو التالي: أولاً، رافع الادعاء العام بأن الدائرة عندما قامت بمراجعة احتجاز المتهم بموجب المادة 60 (3) لم تكن مُلزمة بمراجعة تقييمها السابق للحقائق في حال عدم وجود معلومات جديدة؛ وثانياً، إن هيئة الدفاع لم تقدم أي ضمان من دولة ما أو من بعثة للأمم المتحدة يمكن أن تأخذها الدائرة بعين الاعتبار. وأخيراً، لم ينص نظام روما الأساسي على الإقامة الجبرية (أو على السماح بمغادرة مركز الاحتجاز خلال عطلة نهاية الأسبوع) كما لم يكن هذا ممكناً في الأراضي الهولندية.

1-5- كينيا

في شباط/فبراير 2008، أعلن مكتب المدعي العام عن تحقيقاته في كينيا حول أعمال العنف التي أعقبت انتخابات كانون الأول/ديسمبر 2007 – كانون الثاني/يناير 2008. في 9 تموز/يوليه 2009، أعلنت لجنة الشخصيات الأفريقية البارزة - المُشكلة من قِبل الاتحاد الأفريقي برئاسة كوفي عنان – أنها سلمت مكتب المدعي العام مظروفاً مختوماً يتضمن قائمة بأسماء الأشخاص الذين يُزعم أنهم تورطوا في أعمال العنف؛ بالإضافة إلى مواد داعمة كانت لجنة واكي قد سلمتها في وقت سابق للسيد عنان. وفي 5 تشرين الثاني/نوفمبر، أبلغ المدعي العام الرئيس كيباكي ورئيس الوزراء أودينغا أن جرائم ضد الإنسانية قد ارتُكبت وأن من واجبه التصرف في حال غياب الإجراءات القضائية الوطنية. وقد التزم كلاهما، الرئيس ورئيس الوزراء، بالتعاون مع المحكمة. وفي 26 تشرين الثاني/نوفمبر، طلب المدعي العام من الدائرة التمهيدية الثانية السماح له بفتح تحقيق في الحالة، منوهاً إلى أنه تم قتل 1220

شخص؛ واغتصاب المئات – مع وجود آلاف أخرى من حالات الاغتصاب غير المُبلغ عنها؛ وتهجير 350 ألف شخص قسرياً؛ وإصابة 3561 شخص بجروح في خضم الهجمات المنهجية الواسعة النطاق التي شُنت على السكان المدنيين. في 31 آذار/مارس، أذنت الدائرة التمهيدية للمدعي العام ببدء تحقيقاً في الحالة يغطي الجرائم ضد الإنسانية المزعوم ارتكابها في غضون الأحداث التي وقعت خلال الفترة من 1 حزيران/يونيه 2005 إلى 26 تشرين الثاني/نوفمبر 2009. في 8-12 أيار/مايو، قام المدعي العام بزيارته الأولى إلى كينيا وذلك منذ بدء التحقيق فيها.

2- التحقيقات الأولية

إحصائيات الإخطارات المقدمة بموجب المادة 15 والأنشطة الأخرى المتصلة بالتحقيقات الأولية.

إن التحقيق الأولي، المرحلة الأولى لأنشطة مكتب المدعي العام، يحدد فيما إذا كان ينبغي فتح تحقيق أم لا. إنه المرحلة التي يقوم فيها مكتب المدعي العام أولاً بتقييم الولاية القضائية للمحكمة، والتأكد من أن الجرائم التي ارتُكبت أو يجري ارتكابها في حالة محددة تقع في نطاق الولاية القضائية للمحكمة الجنائية الدولية. وإذا تم استيفاء الشروط، التأكد فيما إذا كانت السلطات ذات الاختصاص تجري تحقيقات ومحاكمات جادة في هذه الجرائم. وكخطوة ثالثة، التأكد من عدم تعارض فتح التحقيق بواسطة المدعي العام مع مصالح العدالة. في خلال هذه المرحلة، تمشياً مع المادة 15، يقوم مكتب المدعي العام بتقييم كل المعلومات المتعلقة بالجرائم المزعومة بشكل استباقي من مصادر متعددة بما فيها "الإخطارات" الواردة من الأشخاص والأطراف المعنية. إن إطلاق تحقيق أولي لا يعني أنه سيتم فتح تحقيق.

2-1- أفغانستان

في عام 2007، أعلن مكتب المدعي العام عن تحقيقاته في أفغانستان. ويُحقق المكتب في مزاعم بارتكاب جميع الأطراف الفاعلة جرائم تدخل في نطاق ولاية المحكمة القضائية. وقد التقى مكتب المدعي العام، خارج أفغانستان، مسؤولين أفغان ومنظمات أفغانية. كما بعث مكتب المدعي العام بطلبات إلى الحكومة الأفغانية للحصول على معلومات، ولكن لم يتلق بَعد جواباً.

10 آب/أغسطس - قدمت بعثة الأمم المتحدة، لتقديم المساعدات إلى أفغانستان (UNAMA)، تقريرها النصف سنوي حول أوضاع حقوق الإنسان للضحايا المدنيين. وأشارت البعثة إلى أن خلال الأشهر الستة الماضية تعرض 3,268 مدني أفغاني لخسائر في الأرواح وإصابات: (لقي 1,271 مصرعهم وأُصيب 1,997) وذلك بزيادة قدرها 31 % مقارنة مع نفس الفترة من عام 2009. وكانت الجماعات المضادة للحكومة مسؤولة عن 76 % من الخسائر في الأرواح والإصابات بينما تتحمل القوات الموالية للحكومة المسؤولة عن 12 % منها.

10 آب/أغسطس - دعت منظمة العفو الدولية لمساءلة المسؤولين عن سقوط ضحايا من المدنيين في أفغانستان : "إن الشعب الأفغاني يطلب العدالة، ولهم الحق في المساءلة والتعويض. لا يوجد حالياً نظام عدلي فعال في أفغانستان يمكنه معالجة انعدام المساءلة. لذا يتعين على الحكومة الأفغانية أن تطلب من المحكمة الجنائية الدولية التحقيق في جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية المرتكبة من قِبل جميع الأطراف في الصراع."

2-2- كولومبيا

في عام 2006، أعلن مكتب المدعي العام عن تحقيقاته في كولومبيا. ويحقق المكتب في جرائم مزعومة تدخل في نطاق ولاية المحكمة القضائية، وفي التحقيقات/الإجراءات القضائية التي أُجريت في كولومبيا بحق كل من الجُناة المزعومين الذين يتحملون المسؤولية الكُبرى، وقادة الميليشيات شبه العسكرية، والسياسيين، وقادة عناصر حرب العصابات، وعناصر الجيش. ويقوم المكتب كذلك بتحليل مزاعم تتعلق بوجود شبكات دولية تدعم الجماعات المسلحة التي ترتكب جرائم في كولومبيا.

2-3- جورجيا

في 14 آب/أغسطس 2008، أعلن مكتب المدعي العام عن تحقيقاته في جورجيا. وقد زار وزير العدل الجورجي مكتب المدعي العام. وأرسلت روسيا، الدولة غير الطرف في نظام روما الأساسي، 3,817 وثيقة إلى مكتب المدعي العام. في 27 آب/أغسطس 2008، طلب المدعي العام معلومات من حكومتي روسيا وجورجيا. وقد رَدَّتْ كل من السلطات الروسية والجورجية. لقد أجرى المكتب زيارة إلى جورجيا في تشرين الثاني/نوفمبر 2008 وإلى روسيا في آذار/مارس 2010. وتم إجراء مهمة ثانية إلى جورجيا في شهر حزيران/ يونيو 2010.

2-4- فلسطين

في 22 كانون الثاني/يناير 2009، أودعت السلطة الوطنية الفلسطينية إعلاناً لدى مسجلة المحكمة بموجب المادة 12(3) من نظام روما الأساسي التي تسمح للدول غير الأطراف في النظام بقبول الولاية القضائية للمحكمة. سيبحث مكتب المدعي العام بدقة المسائل المتعلقة بولايته القضائية: أولاً – فيما إذا كان إعلان قبول ممارسة المحكمة لولايتها القضائية يستوفي الشروط القانونية؛ وثانياً – فيما إذا ارتُكبت جرائم تدخل في نطاق ولاية المحكمة القضائية. وسينظر المكتب كذلك فيما إذا كانت هناك إجراءات قضائية وطنية تتعلق بالجرائم المزعومة. في 15- 16 تشرين الأول/أكتوبر 2009، زار وفد من السلطة الوطنية الفلسطينية وممثلون عن جامعة الدول العربية المحكمة الجنائية الدولية لتقديم تقرير لدعم قدرة السلطة الوطنية الفلسطينية على تفويض ولايتها القضائية للمحكمة الجنائية الدولية. في 11 كانون الثاني/يناير، وجه مكتب المدعي العام رسالة تُلخص أنشطتها إلى الأمم المتحدة بناءً على طلبها؛ في سياق متابعة تقرير غولدستون. وفي 3 أيار/مايو، نشر مكتب المدعي العام "مُلخص من التقارير حول ما إذا كان الإعلان المقدم من السلطة الوطنية الفلسطينية يستوفي المتطلبات القانونية". ولم يتخذ مكتب المدعي العام بَعد أي قرار بشأن هذه المسألة.

10 آب/أغسطس - قالت هيومن رايتس ووتش أن التحقيقات العسكرية الإسرائيلية في عملية الرصاص المصبوب حققت بعض النتائج في فترة الـ 18 أشهر الماضية ولكن لم تصل إلى حد معالجة الادعاءات، في حين أن حركة حماس لم تعلن عن أي تحقيقات جدية. "*الضغوط الدولية لإجراء التحقيق قد دفعت إسرائيل، ولكن ليس حماس، على اتخاذ بعض الخطوات، ولكن لن تخف حدة الضغوط.*" كما قالت هيومان رايتس ووتش.

5-2- كوت ديفوار

تتمتع المحكمة بولاية قضائية إزاء الحالة في كوت ديفوار بموجب الإعلان الذي قدمته حكومة كوت ديفوار في 1 تشرين الأول/أكتوبر 2003، طبقاً لنص المادة 12(3) من النظام الأساسي للمحكمة. ويقبل الإعلان ولاية المحكمة القضائية ابتداءً من 19 أيلول/سبتمبر 2002. في الفترة 2002-2005، ارتُكبت على نطاق واسع معظم الجرائم الخطيرة، بما في ذلك العنف الجنسي المزعوم. في 17-18 تموز/يوليه، زار ممثلون رفيعو المستوى من مكتب المدعي العام أبيدجان.

6-2- غينيا

في 14 تشرين الأول/أكتوبر 2009، أعلن مكتب المدعي العام عن تحقيقاته في الحالة في غينيا. بما أن غينيا دولة طرف في نظام روما الأساسي منذ 14 تموز/يوليه 2003، تمتلك المحكمة الجنائية الدولية على هذا النحو ولاية قضائية للنظر في جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية وجريمة الإبادة الجماعية التي ربما تكون قد ارتُكبت على أراضيها أو من جانب مواطنيها؛ بما في ذلك أعمال قتل المدنيين والعنف الجنسي. واتخذ المكتب علماً بالادعاءات الخطيرة المتعلقة بأحداث 28 أيلول/سبتمبر 2009 في وكناكري وفقاً للمادة 15 من النظام الأساسي للمحكمة. وفي 12-13-15 كانون الثاني/يناير 2010، عقد ممثلون رفيعو المستوى من مكتب المدعي العام مشاورات مع رئيس بوركينا فاسو كومباوري - وسيط مجموعة الاتصال حول غينيا - والرئيس السنغالي واد لضمان أنهما على علم تام بعمل المكتب الجاري. ومن 15 إلى 19 شباط/فبراير 2010، أوفد مكتب المدعي العام مهمّة رسمية إلى غينيا برئاسة نائبة المدعي العام فاتو بنسودا وذلك في إطار أنشطته التحقيقية الأولية. اجتمعت بعثة ثانية من مكتب المدعي العام بوزير العدل الغيني العقيد لوهالمو، وبالقضاة الغينيين. قدمت السلطات الغينية التعاون الكامل مع المحكمة.

3- التعاون – حشد الجهود من أجل تنفيذ مذكرات الاعتقال

10 آب/أغسطس – في هامش الكلمة التي ألقاها في مناقشات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة حول بعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد، أعرب وزير خارجية جمهورية أفريقيا الوسطى، أنطوان جامبي، عن تقديره لالتزام الإدارة الأميركية بمساعدة البلدان في المنطقة للتعامل مع عمليات توغل جيش الرب للمقاومة المتكررة في جمهورية أفريقيا الوسطى. وورد أن الرئيس باراك أوباما أرسل رسالة إلى الرئيس الفرنسي نيكولا ساركوزي لحثه على دعم فرنسي أكبر لجمهورية أفريقيا الوسطى.

13 آب/أغسطس – قال وزير خارجية بوتسوانا، فاندو سكيليماني، أنه سيتم القبض على الرئيس البشير إذا وضع قدمه في بوتسوانا. "، ونقل عنه قوله: "*إن (...) نظام روما الأساسي موقع من قبل (...) الدول وليس الاتحاد الأفريقي. إن بوتسوانا لا تخشى عزلها من قبل بلدان أفريقية أخرى، إذ أننا نقوم بتنفيذ البروتوكولات الدولية التي وقعنا عليها.*"

4- الفعاليات القادمة

- 19-20 آب/أغسطس - يقوم المدعي العام بزيارة رسمية إلى غواتيمالا مع رئيس جمعية الدول الأطراف.
- 20 آب/أغسطس – تُشارك نائبة المدعي العام في المؤتمر السنوي للشؤون الاجتماعية الدولية وجمعية المحامين للجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي في لومبومباشي.
- 31 آب/أغسطس – 1 أيلول/سبتمبر - تُشارك نائبة المدعي العام في مؤتمر حوارات القانون الإنساني الدولي الرابع في شوتوكا.
- 9 أيلول/سبتمبر – يلقي المدعي العام كلمة ختامية في المؤتمر الخامس عشر للجمعية الدولية للمدعين العامين، "عبر الحدود"، لاهاي.
- 21 أيلول/سبتمبر – تلقي نائبة المدعي العام كلمة في مؤتمر كونراد أديتور ستيفينغ "كل ما هو عادل، الاختصاص القضائي الدولي في أفريقيا"، برلين.
- 28–29 أيلول/سبتمبر – يُشارك المدعي العام في الذكرى الـ 25 لمركز ضحايا التعذيب، مينيابوليس.
- 28–29 أيلول/سبتمبر – تُقدم نائبة المدعي العام عرضاً حول الاتجار بالبشر في الندوة الاقتصادية العالمية، اسطنبول.
- 30 أيلول/سبتمبر – المدعي العام في نيويورك لاجتماعات مختلفة ومحاضرة في جامعة نيويورك.
- 2 تشرين الأول/أكتوبر - تلقي نائبة المدعي العام كلمة في مؤتمر "الحقوق الإنسانية في غينيا – بعد مرور سنة على نهار الاثنين الدامي" – نورمبرغ.
- 5-6 تشرين الأول/أكتوبر – يُشارك المدعي العام في الاجتماع الإستراتيجي للمنظمات غير الحكومية "تعزيز العدالة في سياق التحقيقات الأولية للمحكمة الجنائية الدولية"، الذي ينظمها مركز هاوزر عن المنظمات غير الربحية، بيلاجيو، إيطاليا.
- 10 تشرين الأول/أكتوبر – تحضر نائبة المدعي العام احتفالا وطنيا للطبعة الثالثة لـ "المسيرة العالمية للمرأة" التي تنظمها الحركة الدولية النَسَوِيَّة، ترفورين، بلجيكا.
- 26-27 تشرين الأول/أكتوبر – يشارك المدعي العام في مناسبة تنظمها جامعة نيويورك، كلية الحقوق، نيويورك.

- 28-29 تشرين الأول/أكتوبر – يشارك المدعي العام في مؤتمر "الشفافية والمساءلة: ضامنا الحكم الرشيد"، مونيفيديو.

* تعكس هذه الوثيقة وجهات نظر مكتب المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية. للمزيد من المعلومات، يرجى الاتصال على السيدة أوليفيا سواك غولدمان، مستشارة التعاون الدولي في مكتب المدعي العام، على البريد الإلكتروني: Olivia.Swaak-Goldman@icc-cpi.int